الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسيير الذاتي 1962-1989.

الاوضاع التي خلفها المستعمر في الجزائر.

.بعد الاستقلال ورثه الجزائر عده مشاكل على الاستعمار المتمثلة في :

1. .الفقر والجهل والامراض والبطالة.
2. مشكله اللاجئين والمعطوبين.
3. اقتصاد مدمر وخزينه فارغه.
4. غياب القاعدة الصناعية وفيراري الاطارات نحو فرنسا
5. .النقص في الهياكل القاعدية والمرافق العامة
6. .تجاره محتكره وعجزه وتابعه لفرنسا وغياب العملة الوطنية
7. .نقطه التجربة الإدارية في الحكم

حتى تتخلص الجزائر من الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي ورثتها عن المستعمر الغاشم، سارعت لرسم في جوان 1962 * **معالم المخطط الاستعجالي ما بين 1962-1966**

والذي جاء نتيجة انعقاد مؤتمر طرابلس 2 جوان 1962 الذي وضع الجملة من الاختيارات التي تسير عليها البلاد بعد الاستقلال اهمها :

1. .تبني النظام الاشتراكي كوسيعي للتنمية
2. .استعاده الثقافة الوطنية
3. .بناء اقتصاد وطني متكامل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي
4. .وضع رموز السيادة الوطنية.
5. تطبيق سياسه المخططات التنموية

المخطط الثلاثي 1967- 1969

هو اول مخطط او خطه تنموية عرفتها الجزائر. حيث ركز بالدرجة الاولى على قطاع الصناعة حيث خصص نصف استثماراته بنسبه 49 ٪ .لهذا القطاع من اجل خلق قاعدة صناعية متينه تؤدي الى انطلاقه سريعة لباقي القطاعات

وقد نفذ هذا المخطط مبلغ قدره11.081 مليار دينار جزائري مقسمة على :

1. *الاستثمارات الإنتاجية* : وقد خصص لها 7.269مليار دج) الصناعة : 5.4مليار دج , الزراعة 1.86مليار دج
2. *الاستثمارات غير الإنتاجية* : وقد خصص لها 3.812 مليار دج) البنية التحتية الاقتصادية : 1.409مليار دج ، البنية التحتية الاجتماعية 2.188 مليار دج، استتما ارت أخرى 0.215مليار دج.)

و مع نهاية تطبيق هذا المخطط بلغت نسبة التنفيذ الفعلي للاستثمارات السابقة ما قيمته 9 مليار دج توزعت كما يلي :

1. نسبة الإنجاز الفعلي للاستثمارات المنتجة : 97 (% الزراعة 85 ، % الصناعة 87.)
2. نسبة الإنجاز الفعلي للاستثمارات غير المنتجة : (من 60 % حتى 76. %)

المخطط الرباعي الأول)1970-1973(

استهدف هذا المخطط تحقيق نمو سنوي يقدر ب 9% وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري، في حين لم يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية سوى 11.081مليار دينار جزائري، وقد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق مع استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي صبت اهتمامها بالدرجة الأولى على التخفيف من حدة البطالة، فإطار خطة متكاملة للتصنيع السريع وهكذا اشتملت هذه الخطة على استثمارات ضخمة في مجال التصنيع، استهدفت أساسا بعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلق كل صناعة معدنية أو ميكانيكية، وتحويل المواد غير الحديدية لتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهربائية ،وكذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الاستراتيجية وتطور القطاع الزراعة ولا ننسى تأميم المحروقات في 24-02-1971

لا لشارة صادف هذا المخطط تأميم المنشآت الأجنبية و بالخص البترولية سنة 1973 الأمر الذي سمح للجزائر بالتحكم أكثر في مواردها الاقتصادية و المالية . و في نهاية هذا المخطط كانت نسب النجاز الفعلية لمشاريع الاستثمار المخططة على النحو التالي - : نسب انجاز الصناعة : 57 - % نسب انجاز الزراعة : 13 - %نسب انجاز باقي القطاعات : 30.

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

لقد تزامنت هذه الفترة مع الارتفاع في المداخل المالية للبالد، نظرا الارتفاع سعر البرميل من البترول من 3.3 دولار في سنة 1971إلى 25.9 دولار في ديسمبر 1973 ،والزيادة في تصدير البترول من 23 مليون طن سنة 1963 ،إلى 42 مليون طن سنة 1969 ،إلى 46 مليون طن سنة 1972 ،والتي ساعدت الدولة على الخوض في معركة التنمية الاقتصادية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة. فكانت لتلك السياسة التنموية ثالثة أهداف والمتمثلة في: الاستقلال الاقتصادي، تلبية 13وتحقيق الحاجات السوسيو-اقتصادية لعامة الشعب الجزائري، وأخيرا تحقيق الرخاء الاجتماعي.

وقد واصل هذا المخطط الاهتمام بالصناعات الأساسية القاعدية، وبالخص المتعلق بالمحروقات والمعادن كالحديد، حيث تم استكمال المشاريع التي انطلقت الاشتغال بها في المخططات السابقة، والبدء في مشاريع أخرى، خاصة بعد التحسن الطفيف الذي طرا على إمكانيات تمويل الاستثمارات الصناعية، بفعل انتعاش السوق البترولية، بعد قرار منظمة أوبك برفع أسعار البترول في السوق الدولية، وبالتالي أولت الجزائر هذا القطاع عناية خاصة وأنه يحقق ما قدره % 40 من الناتج القومي الإجمالي ويساهم ب % 96 في صادرات البلاد كما يساهم بأكثر من % 50 في الإيرادات النهائية للدولة، ويقدم أكثر من 100.000 منصب 15شغل .وما يعاب على هذا المخطط انه اهمل التنمية الزراعية والاجتماعية وجعلها على هامش

اهتمامات الدولة، مما أدى إلى تفاقم عدة مشاكل اجتماعية كالسكن والنقل والتجهيزات الاجتماعية والثقافية ،ونقص فرص التشغيل، تأثر قطاع الزراعة.

المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

تم في هذا المخطط تطبيق التوجيهات السياسية التي جاءت بها مقررات المؤتمر الرابع للحزب المنعقد في جانفي1979، بحيث توقع هذا المخطط تحقيق حجم استثمارات تقدر ب 400 مليار د.ج، في مجالات الفالحة والري والصحة والبناء والتعمير، والتكوين المنهي، وأوصى بإصلاحات نوعية خاصة على مستوى التنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني. وتحتوى هذه الاصلاحات أنها تستهدف إنشاء مؤسسات صغيرة يسهل تسييرها، إلى جانب تحسين التوزيع الإقليمي بوسائل الدراسات والإنجاز والإنتاج، وتقريب مراكز اتخاذ القرار من النشاط وتحديد المسؤوليات، وتثمين المبادرات والكفاءات وتوفير أدوات التسيير الفعال

.كما بدا الاهتمام بمبدأ اللامركزية حيث اتخذت عدة إجراءات في هذا الإطار ومنها اعتماد التقسيم الإداري الجديد الذي سمح ببلوغ عدد 48 ولاية و 1541 بلدية، بالضافة إلى اعتماد رؤية جديدة للتخطيط مثل تحسين الوضع بالنسبة للضرائب والاجور ونظام الأسعار. وقد سمح هذا المخطط بمضاعفة لناتج الوطني الخام من 113 مليار د.ج سنة 1979 إلى 225 مليار د.ج في سنة 1984 ، في حين لم تسجل الصادرات خارج المحروقات أي تحسن، حيث بقيت هذه الأخيرة مسيطرة على التصدير بنسبة 98 %مع بلوغ المخطط نهايته فيما بلغت نسبة تحقيق الاستثمارات المتوخاة % 87.5أما في مجال الشغل قد تم إنشاء ما مقداره 720ألف منصب شغل جديد، أي بنسبة 61% من الرقم المستهدف وهو 1175000 منصب، على أن هذا المخطط عرف عدة نقائص ومنها عدم التحكم في البرامج حيز التنفيذ.

المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

شكلت الخطة الخماسية الثانية امتداد للخطة الخماسية الأولى و هذا لتطابق مستوى الاستثمار ارت من القطاعات فقد واصلت نسبة الاستثمارات الصناعية في الانخفاض لتصل إلى 31.3%من الإجمالي و تزايد الاهتمام بقطاع الزارعة و الري حيث ارتفعت حصتهما إلى 14.2% لتصبح تقريبا في نفس مستوى أهمية الصحة و التربية و التكون ين ، وفيما يتعلق بنسب الإنجاز فنجدها قد تأثرت بالانخفاض الكبير للموارد المالية الآتية من تصدير المحروقات خلال الفترة 1986 حتى 1988 (انخفاض سعر النفط الجزائري من 27.7$إلى 16.5$بين سنتي 1985-1986 ،و لهذا قدرت نسبة تنفيذ الخطة 66 %من مجموع 557.24 مليار دينار ، و تمهيدا الاستقلالية المؤسسات العمومية فان الخزينة العمومية تحملت عبئ تسديد ديون هذه المؤسسات(التطهير المالي للمؤسسات)

عرفت الجزائر بداية من سنة 1987 صعوبات كثيرة في الحصول على قروض جديدة لتمويل الواردات من المواد الغذائية، ومعدات التجهيز، وخدمة الديون، مما عجل بانفجار الأوضاع الاجتماعية وبداية تطبيق سياسات أكثر حزما والتجاه نحو المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل إعادة التنظيم الاقتصادي والمالي وفقا لبرامج التثبيت الاقتصادي الذي سيشرع في تطبيقه بداية من سنة 1989، وبرنامج التعديل الهيكلي الذي شرع فيه بداية من سنة 1995